وسط تراجع للمؤشرين الوزني وكويت 15

«السعري» يحقق أعلى مستوياته منذ شهر ونصف

انهى المؤشر السعري للسوق الكويتي تعاملات أمس الثلاثاء في المنطقة الخضراء، مسجلاً اعلى مستوياته منذ شهر ونصف، وسط تراجع للمؤشرين الوزني وكويت 15.

وارتفع مؤشر السوق السعري بنهاية الجلسة 0.54%، حيث ربح 28.26 نقطة بإقفاله عند مستوى 5235.65 نقطة.

وتراجع مؤشر السوق الوزني 0.17% حيث فقد 0.6 نقطة متدنيا إلى النقطة 357.68، كما هبط كويت 15 بمعدل 0.12% خاسراً قرابة النقطة بإقفاله عند مستوى 840.04 نقطة.

كانت المؤشرات الكويتية قد انهت تعاملات أمس الأول الاثنين على تباين، حيث تراجع السعري 0.1%، فيما ارتفع الوزني وكويت 15 بنسب بلغت 0.31% و0.16% على التوالي.

وقال المحلل الفني لأسواق المال، حمود الصويلح، إن المؤشر السعري اخترق نقطة مقاومة 5216 نقطة، مشيراً إلى أن هذا الارتفاع ما زال ينقصه السيولة التي لا زالت ضعيفة.

وعلى صعيد التداولات، تراجعت الكميات أمس 6.3% حيث بلغت 128.88 مليون سهم، مقارنة بأحجام جلسة الاثنين البالغة 137.49 مليون سهم.

جلسة متباينة للبورصة

وبلغت قيم التداولات خلال الجلسة 11.56 مليون دينار، مقارنة بـ 11.11 مليون دينار خلال تعاملات الاثنين، بارتفاع نسبته 4%.

وقال "الصويلح" في تصريحاته "إن السوق الكويتي يحتاج الآن إلى الحفاظ على تواجده فوق مستوى 5216 نقطة مع ارتفاع ملحوظ للسيولة.

وبالنسبة لأداء القطاعات أمس، تصدر قطاع المواد الأساسية الارتفاعات بنمو نسبته 2.13%، تلاه الخدمات المالية بمعدل 1.32%، بينما جاء الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات المتراجعة بـ 2.26%.

وتصدر سهم "المدينة" الأسهم المرتفعة بـ 8.33%، بينما جاء سهم "باكو" على رأس التراجعات بمعدل 9.17%.

وسجل سهم "ادنك" انشط الكميات بحجم بلغ 9.05 مليون سهم بقيمة 176.5 الف دينار، بينما حقق سهم "بيتك" أكبر القيم بسيولة تجاوزت 1.5 مليون دينار من خلال تداول 3.04 مليون سهم.

وتوقع "الصويلح"، ان تشهد جلسة الغد تذبذبا؛ وذلك نتيجة للاقتراب من تداولات نهاية الأسبوع.

وارتفعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي في مستهل تعاملات جلسة أمس، حيث ارتفع السعري 0.43%، والوزني 0.42%، وكويت 15 بمعدل 3.43%.

«وطني» يبحث التوزيعات السنوية وزيادة رأس المال.. 19 مارس

بنك الكويت الوطني

دعا بنك الكويت الوطني (NBK)، المدرج ببورصة الكويت، مساهميه لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية في 19 مارس الجاري؛ لمناقشة التوزيعات السنوية، وزيادة رأس المال، بالإضافة إلى إصدار سندات.

وقال البنك في بيان للسوق، إن الجمعية العامة العادية ستناقش اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 30% من القيمة الاسمية ما يعادل 30 فلسا لكل سهم، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد العمومية.

واشار إلى ان العمومية ستناقش ايضا توزيع أسهم منحة مجانية بإصدارة 251.98 مليون سهم جديد، وبنسبة 5% من رأس المالي المصدر والمدفوع، بواقع 5 أسهم عن كل 100 سهم.

وبلغت أرباح البنك في عام 2015 نحو 282.2 مليون دينار، مقابل 261.8 مليون دينار لعام 2014، بارتفاع 7.8%.

واضاف البنك في بيانه، ان العمومية ستناقش تفويض المجلس في إصدار سندات بكافة أنواعها بالدينار او اي عملة أخرى داخل الكويت أو خارجها.

وتابع، "كما سيتم مناقشة الموافقة على وقف الاقتطاع لحساب الاحتياطي الإجباري عن عام 2015 لبلوغه ما يزيد عن نصف رأس المال بدون علاوة إصدار، وذلك بعد تدعيم الاحتياطي الإجباري بمبلغ 11.99 مليون دينار من الأرباح السنوية.

وأوضح البنك ان الجمعية العامة غير العادية ستناقش زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 503.97 مليون دينار إلى 529.17 مليون دينار بقيمة 25.19 مليون دينار، وذلك عن طريق إصدار الأسهم المنحة عن عام 2015.

ونوه إلى أن العمومية غير العادية ستبحث الموافقة على ان يكون رأس المال المصرح به 600 مليون دينار موزعا على 6 مليارات سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، مع بحث تعديل النظام الأساسي للبنك وفقا للموافقة على زيادة رأس المال.

يبلغ رأسمال البنك 503.97 مليون دينار، موزعاً على 5.03 مليار سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم.

«نزع الملكية»: 234.4 ألف دينار قيمة المعاملات المنجزة في فبراير

قالت إدارة نزع الملكية ان قيمة المعاملات التي انجزتها الادارة خلال شهر فبراير الماضي بلغت 234ر4 الف دينار كويتي (الدولار الامريكي يساوي 300ر0 دينار).

واضافت الادارة في بيان صحافي انها اصدرت تقريرها الاحصائي لشهر فبراير متضمنا المعاملات الصادرة والواردة اضافة الى اصدار خمسة كتب للتثمين وخمسة كتب عن إعادة النظر للافراد وكتابين لتحديد العقارات المستملكة.

واوضحت ان إجمالي المعاملات الصادرة للافراد والمؤسسات بلغ خلال فبراير الماضي 1595 معاملة و168 كتابا صادرا للوزارات والجهات الحكومية في حين بلغ إجمالي المعاملات الصادرة والواردة في الشهر ذاته 1876 معاملة.

يذكر ان إدارة نزع الملكية تهدف بشكل رئيسي إلى نزع ملكية العقارات والاراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلس الوزراء والمجلس البلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة

تراجع أرباح «الامتياز» 68 % بالربع الرابع وتوصية بتوزيع نقدي

تراجعت أرباح شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (ALIMTIAZ)، المدرجة ببورصة الكويت، خلال الربع الرابع من عام 2015 بنسبة 68.4%، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من 2014.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن أرباحها بلغت 1.6 مليون دينار (ما يعادل 5.4 مليون دولار) خلال الربع الأخير من عام 2015، مقابل أرباح بلغت 5.15 مليون دينار (ما يعادل 17.1 مليون دولار) خلال الفترة المماثلة من 2014.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية لعام 2015 بنسبة 6% من القيمة الاسمية للسهم بما يعادل 6 فلوس لكل سهم.

كان مجلس الإدارة قد أوصى بتوزيع 5% من القيمة الاسمية للسهم عن عام 2014 بواقع 5 فلوس لكل سهم.

وعلى المستوى السنوي، حققت الشركة أرباحا بلغت 10.5 مليون دينار خلال 2015، مقابل ارباح بلغت 6.16 مليون دينار خلال 2014، بارتفاع 70.4%.

وارجعت الشركة ارتفاع الأرباح السنوية إلى حصة المجموعة في نتائج أعمال زميلة، وإيرادات الإيجارات، بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى. وبلغت أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي 8.87 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت مليون دينار للفترة المماثلة من 2014.

واستقر سهم الشركة خلال جلسة اليوم عند مستوى سعري 75 فلسا.

شركة مجموعة الامتياز

«المركز» تحقق 2.88 مليون دينار أرباحاً صافية في 2015

اعلنت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) تحقيقها 88ر2 مليون دينار كويتي أرباحا صافية عام 2015 بواقع 6 فلوس للسهم الواحد مقارنة بأرباح بلغت 02ر4 مليون بواقع 8 فلوس للسهم عام 2014 (الدولار الأمريكي يساوي 300ر0 دينار)، وقالت (المركز) في بيان صحافي إن مجموع الأصول المدارة من قبلها بلغ 03ر1 مليار دينار في 2015 موضحة أن معيار السيولة السريعة بلغ 17ر42 في المئة مقارنة بالحد الأدنى المفروض من البنك المركزي عند 10 في المئة.

وأسست الشركة عام 1974 وأدرجت في السوق الرسمي (البورصة) عام 1997 برأسمال مدفوع بلغ حوالي 53 مليون دينار ومن أغراضها منح القروض وتحويل العملة الأجنبية والاستثمار في العقارات والأسهم ورؤوس أموال الشركات.

«وربة» يستمر في حملته «استرد لغاية 100 % عن كل 100 دينار من مشترياتك»!

نظراً للاقبال الكبير من قبل العملاء، يستمر بنك وربة، البنك الأسرع نمواً في الكويت والذي يقدم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على مستوى محلي وعالمي، في حملته الريادية الخاصة باستخدام البطاقات الائتمانية التي أطلقها أواخر العام الماضي في مبادرة تهدف الى منح عملائه الحاليين مزايا على إستخدام تلك البطاقات بأنواعها في مشترياتهم وذلك تعزيزاً للقيمة المضافة للبطاقات وتسهيلاً على العملاء في إتمام عمليات الشراء، فقد أعلن البنك بأن الحملة ستستمر لغاية 31 مارس 2016.

تتميز هذه الحملة النوعية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمنح العملاء العديد من المزايا، بحيث يمكن للعميل استرداد نسبة 1% عن كافة مشترياته الشهرية تلقائياً، كما سيحصل على فرصة لإسترداد مبلغ تحفيزي لغاية 100% عن كل 100 دينار كويتي من قيمة مشترياته الشهرية، ولا يشمل العرض عمليات السحب النقدي.

وقد لاقت الحملة التي أطلقها البنك في أواخر العام الماضي، صدى كبيراً في أوساط العملاء، وبناءً عليه سيستمر بها مع بداية العام الحالي لتقديم المزيد من القيم المضافة لعملاء بنك وربة".

وتقوم سياسة بنك وربة على تقديم منتجات تنافسية وحصرية في السوق تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وتلبي احتياجات العملاء وتتجاوب مع متطلباتهم التي تتزايد يومياً بفعل التطور الاقتصادي والتجارة الالكترونية، لذا يحرص بنك وربة على تمييز العملاء بعروض جديدة تقدم لهم ميزة فريدة على مستوى البطاقات الائتمانية في الكويت وتتيح لهم إستعادة مبالغ نقدية مباشرة مقابل كل عملية شراء تتم بالبطاقة بصورة تلقائية في نفس حساب البطاقة المستخدمة".

الى ذلك، سيحصل العميل من خلال هذا العرض على استرجاع مبلغ نقدي بنسبة 1% عن كل عملية شراء بإستخدام البطاقات الإئتمانية من خلال كافة نقاط البيع بما فيها الإنترنت سواءً داخل أو خارج الكويت، كما تخوّله الدخول في سحب شهري لإسترداد تحفيزي قد يصل إلى 100% عن كل 100 دينار من مشترياته ويتم استرداد المبلغ تلقائياً في حساب البطاقة الرئيسي خلال الشهر التالي للشهر الذي تم إستخدام البطاقة فيه مع اشعار بواسطة الرسائل النصية SMS. وفي حال الإسترداد في الشهر الأول يمكن للعميل الحصول على فرصة أخرى للفوز في الشهر التالي في حال استخدم بطاقاته وفقاً للشروط والأحكام على أن تكون عملية الإستخدام تمت فعلاً في كشف الحساب، ولا يوجد حد أدنى للعمليات فكلما زاد الإنفاق زادت الفرص أمام العميل للإسترداد بحيث يتم احتساب مجموع العمليات المستخدمة بقيمة 100 دينار للحصول على فرصة الإسترداد الشهري على استخدام البطاقات، وسيكون عدد فرص الإسترداد لفترة لكل شهر بواقع 175 فرصة تتراوح ما بين 5% إلى 100% من قيمة المدفوعات.

تندرج هذه الحملة تحت استراتيجية بنك وربة الهادفة الى مكافأة عملائه بأفضل العروض وأضخم الحملات الترويجية بما يخلق لهم طابعاً فريداً ومميزاً، وتميز حملة البطاقات المتنوعة مما يعطيهم قيمة مضافة ويساهم في إرضائهم وزيادة فرص إستفادتهم عند الإستخدام، فضلاً عن تعزيز وجود البنك وحصته السوقية في هذا القطاع وفي المحفظة الإئتمانية.

تجدر الإشارة الى أن بنك وربة قد حقق إنجازات كبيرة في اطار اصدار البطاقات الائتمانية بإختلاف فئاتها، الأمر الذي يحقق له تعزيز قدرته التنافسية في صيرفة التجزئة والبطاقات ويخلق أمامه آفاقاً جديدة في قطاع الصيرفة الإسلامية وذلك في اطار سعيه الدؤوب الى تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة مصممة خصيصاً لتغطية متطلبات مختلف الشرائح مع الحرص الدائم على مستوى الأداء ونوعية الخدمة المقدمة للعملاء.

بنك وربة

هيئة الاستثمار الكويتية ترفع ملكيتها في «دبي باركس» إلى 5.1 %

كشف هيكل ملكية شركة دبي باركس (DUBAIPARKS)، المدرجة بسوق دبي المالي، عن زيادة الهيئة العامة للاستثمار الكويتية ملكيتها في الشركة إلى 5.1%.

وتعد الهيئة العامة للاستثمار الكويتية الذراع الاستثماري للكويت، حيث تدير أصولاً تقدر قيمتها بنحو 550 مليار دولار بحسب وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

ورفعت هيئة الاستثمار الكويتية حصتها في ملكية الشركة الاماراتية من 4.31% إلى 5.1% بنهاية تعاملات شهر فبراير الماضي لتسجل بذلك اول زيادة لها منذ شهر سبتمبر الماضي.

وتبلغ القيمة السوقية لملكية الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في دبي باركس والتي تعادل تعادل 322.4 مليون سهم نحو 390 مليون درهم (32.5 مليون دينار كويتي).

ويذكر أن دبي باركس منيت بخسائر في الربع الرابع 2015 بلغت 52.73 مليون درهم (14.36 مليون دولار أمريكي)، مقابل 13.41 مليون درهم (3.65 مليون دولار)، خلال نفس الفترة من العام 2014.

وتأسست الشركة البالغ رأسمالها 6.32 مليار درهم في 11 يوليو 2012 وتم إدراج أسهمها في سوق دبي المالي مطلع شهر ديسمبر 2014، حيث يتمثل أعمالها في الأنشطة السياحية والترفيهية.